مكافحة الإرهاب في إطار قانون المملكة العربية السعودية والقانون الدولي: دراسة مقارنة

إعداد

زابن بن عمر بن زابن البقمي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية مالزيا

ديسمبر ٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى بيان الفرق بين النظام السعودي والقوانين الدولية في مكافحة الإرهاب، والوقوف على مدى نجاعة وإمكانية كل منهما في معالجة هذه الجريمة، موضحا في ذلك سياسة المملكة العربية السعودية في مواجهة جريمة الإرهاب والتصدي لها، ولتحقيق الهدف المنشود، قام الباحث باتباع منهج الاستقراء والوصف بتتبع آراء العلماء والباحثين في مناقشة قضايا الإرهاب، ومنهج التحليل للمواد والنصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب الصادرة عن قانون مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة والقوانين الدولية، فضلا عن ذلك استخدم الباحث المنهج المقارن بين النظام السعودي والقوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب، وتوضيح الاختلاف بين الشريعة الإسلامية التي تتبناها المملكة العربية السعودية والقوانين الوضعية. وقد خلص البحث إلى وجود فرق واضح بين النظام السعودي في مكافحة الإرهاب والقوانين الدولية خصوصا في جانب التشديد في فرض العقوبات والتدابير المقررة على مرتكبي جريمة الإرهاب، وقد أوصت الدراسة بضرورة التعاون والعمل المشترك بين الدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة في مكافحة كل قضايا الإرهاب ووسائل تمويله.

ABSTRACT

The research aims at identifying the difference between the Saudi law and the international laws in combating terrorism and to determine its effectiveness and capabilities of each law to minimizing the crime. The researcher highlights the Kingdom of Saudi Arabia's policies in dealing with terrorist crimes and preventing them. In order for the researcher to do this, he follows the method of induction and description in engaging the opinions of experts on the field in discussing terrorism issues. The researcher also looks at the method of analysis in describing the laws and legal provisions used in the Kingdom that deals with issues of terrorism as well as international laws. In addition, the researcher uses the comparative approach in highlighting the difference between the Saudi government and the International treaties and laws for combating terrorism and explaining the different approaches used by Saudi Arabia as an Islamic country. The study concludes that there is a clear difference between the Saudi government in the fight against terrorism and international laws, especially in terms of imposing harsh sanctions and strict measures on the perpetrators of the crime of terrorism. The study recommends cooperation and joint actions between countries and international organizations such as the United Nations in combating all terrorism issues and means of financing it. At the same time to provide legal mechanism in combating this crime.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Zaben Omer Z. Albegami has been approved by the following:

_____

Muhammad Laeba
Supervisor

_____

Mohammad Naqib Ishan Jan
Co-Supervisor

_____

Zainudin Ismail
Co-Supervisor

_____

Ramizah Wan Muhammad
Internal Examiner

_____

Abou El Wafa Mohamed Hassan
External Examiner

_____

Yaseen Omar Yusuf Al Hajj
External Examiner

_____

Nasreldin Ibrahim Ahmad Hussein
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Zaben Omer Z. Albegami

Signature: ……..……..…… Date:..…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة لـ: زابن بن عمر بن زابن البقمي.

مكافحة الإرهاب في إطار قانون المملكة العربية السعودية والقانون الدولي: دراسة مقارنة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: زابن بن عمر بن زابن البقمي.

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى

والدتي الغالية

وأخي الشيخ: عبد المحسن بن عمر بن زابن

وزوجتي وعائلتي الذين تحملوا معي كل المتاعب للوصول إلى الهدف المنشود

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، أحمده حمد الشاكرين، وأثني عليه بما هو أهله، والصلاة والسلام على من بُعث معلماً للناس وهادياً وبشيراً، وعلى أله وصحبه، وكل من دعا بدعوته واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أشكر الله الكريم العليم على ما وهبني من النعم الظاهرة والباطنة وأثني عليه الثناء الذي يليق بجلاله وسلطانه عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه.

وأتقد بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد ليبا اعترافاً بفضله ولما أولاني من رعاية ونصح أثناء عملي في هذا البحث الذي تفضل سيادته بالموافقة على الإشراف عليه، ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة في سبيل إنجاز العمل، والذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي وتذليل ما أواجه من صعوبات وعقبات وتحديات لإكمال البحث.

ومن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الخالص لهذا الصرح العظيم الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM) كونها مصدراً من مصادر المعرفة لديّ، ولكلية أحمد إبراهيم للقانون (AIKOL) متبوعاً بالشكر لمركز الدراسات العليا بالجامعة (CPS) على تسهيل العقبات والصعاب.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الذين ساهموا بنصائحهم البناءة وأفكارهم الهادفة، وكُلّ من كان عونا في هذه الدراسة ومراجعتها وتقويمها، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
الفصل التمهيدي ١
المقدمة ١
مشكلة الدراسة ٣
أهمية الدراسة ٣
أسئلة الدراسة ٤
أهداف الدراسة ٤
فرضية الدراسة ٥
حدود الدراسة ٥
منهج الدراسة ٦
الدراسات السابقة ٦
الفصل الأول: أضواء على مصطلحات الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية ١٤
المبحث الأول: مفهوم الإرهاب والمصطلحات ذات الصلة به وفق المعايير الدولية ١٤
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب عند الباحثين وعلماء القانون
والتشريعات والمنظمات والإتفاقيات الدولية ١٥
الفرع الأول: مفهوم الإرهاب عند الباحثين وعلماء القانون ١٦

الفرع الثاني: مفهوم الإرهاب في التشريعات والقوانين ١٩
الفرع الثالث: مفهوم الإرهاب في المنظمات والإتفاقيات الإقليمية والدولية
..... ٢٢
المطلب الثاني: المصطلحات ذات الصلة بالإرهاب وفق المعايير الدولية ٣٠
الفرع الأول: الجريمة المنظمة ٣٠
الفرع الثاني: الجريمة السياسية ٣٢
الفرع الثالث: المقاومة الشعبية ٣٥
المبحث الثاني: مفهوم الإرهاب والمصطلحات ذات الصلة به وفق المعايير الشرعية٣٨
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب في اللغة والاصطلاح ٣٨
الفرع الأول: المعنى اللغوي للإرهاب في كتب اللغة وفي القرآن الكريم . ٣٨
الفرع الثاني: تعريف الإرهاب اصطلاحا ٤٠
المطلب الثاني: المصطلحات ذات الصلة بالإرهاب وفق المعايير الشرعية ٤٣
الفرع الأول: جريمة الحرابة..... ٤٤
الفرع الثاني: جريمة البغي..... ٤٦
المبحث الثالث: أوجه الإتفاق والافتراق بين المعايير الدولية والشرعية في توضيح
مفهوم الإرهاب..... ٤٩
المطلب الأول: أوجه الإتفاق بين المعايير الدولة والشرعية..... ٥٠
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين المعايير الدولية والشرعية..... ٥٢
الفصل الثاني: تاريخ وأسباب الإرهاب في المملكة العربية السعودية وجهود
مكافحتها ٥٦
المبحث الأول: تاريخ جريمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية..... ٥٦
المبحث الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية..... ٧٤
المطلب الأول: أسباب ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية من
الخارج ٧٦

الفرع الأول: عداء جمهورية إيران للمملكة العربية السعودية ودعمها للجماعات الإرهابية ٧٦
الفرع الثاني: دولة قطر والإخوان المسلمين وقناة الجزيرة ٨١
المطلب الثاني: أسباب ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية من الداخل ٨٣
المبحث الثالث: مواجهة ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية ٨٨
المطلب الأول: مواجهة ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية خارجياً ٨٩
الفرع الأول: جهود المملكة العربية السعودية وتعاونها مع الدول العربية والإسلامية في مواجهة الإرهاب ٨٩
الفرع الثاني: تعاون وجهود السعودية مع الدول الأجنبية في مواجهة الإرهاب ٩٢
المطلب الثاني: مواجهة ظاهرة الإرهاب في المملكة العربية السعودية داخلياً ٩٤
الفصل الثالث: أركان جريمة الإرهاب وعقوبتها في المملكة العربية السعودية والمعايير الدولية ١٠٢
المبحث الأول: أركان جريمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية والمعايير الدولية١٠٢
المطلب الأول: أركان الجريمة وفقا للمعايير الدولية..... ١٠٣
المطلب الثاني: أركان الجريمة وفقا للقانون السعودي ١١٠
المبحث الثاني: عقوبة جريمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية والمعايير الدولية ١١٤
المطلب الأول: أنواع العقوبات في المملكة ١١٤
المطلب الثاني: الجريمة والعقوبة الداخلية وفقا للمعايير الدولية..... ١٢٣
المبحث الثالث: أوجه الإتفاق والافتراق بين المعايير الدولية والشرعية في عقوبة جريمة الإرهاب ١٢٧

المطلب الأول: أوجه الإتفاق ١٢٨
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف ١٣٣
الفصل الرابع: الإطار التشريعي والقانوني لمكافحة جريمة الإرهاب في السعودية والقانون الدولي ١٤٠
المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة جريمة الإرهاب في السعودية ١٤٠
المطلب الأول: الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب في القانون الداخلي ١٤١
المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي ١٤٩
المبحث الثاني: الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب في القانون الدولي ١٥٤
المطلب الأول: الإطار الشرعي والقانوني للإرهاب ١٥٤
الفرع الأول: مبدأ الشرعية في القانون الداخلي ١٥٤
الفرع الثاني: مبدأ الشرعية في القانون الدولي الجنائي..... ١٥٧
المطلب الثاني: طبيعة الجريمة الدولية..... ١٥٩
الفرع الأول: الطابع العرفي للجريمة الدولية..... ١٥٩
الفرع الثاني: الطابع الدولي للجريمة الدولية ١٦١
المبحث الثالث: أوجه الإتفاق والافتراق بين نظام مكافحة الإرهاب في السعودية والقانون الدولي ١٦٦
المطلب الأول: أوجه الشبة والإتفاق بين القانون السعودي والدولي ١٦٧
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف والافتراق..... ١٧١
الفصل الخامس: سياسة مواجهة جريمة الإرهاب والتصدي لها في المملكة العربية السعودية بين المعيار الدولي والشرعي ١٧٧
المبحث الأول: الأساليب والإجراءات التطبيقية لمكافحة جريمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية..... ١٧٨
المطلب الأول: المنهج الوقائي لمكافحة الإرهاب..... ١٧٨
المطلب الثاني: العقوبات والتدابير المقررة لجرائم الإرهاب في الشريعة الإسلامية (المعيار الشرعي)..... ١٨٧

المطلب الثالث: الأساليب والإجراءات التطبيقية لمكافحة الإرهاب على
المستويين الدولي والإقليمي (المعيار الدولي) ١٩٠
المطلب الرابع: المعايير الشرعية وإتفاقيات واستراتيجيات مكافحة
الإرهاب ونظام الإجراءات الجزائية السعودي..... ١٩٦
المبحث الثاني: سياسة التعامل مع الإرهابيين في السعودية أثناء التفتيش والتحقيق
والمحاكمة ٢٠٢
المطلب الأول: الجهات المختصة في التحقيق بجرائم الإرهاب وإجراءات
التحقيق..... ٢٠٣
المطلب الثاني: حقوق المتهم في مرحلة القبض والتفتيش والتحقيق ٢٠٦
المطلب الثالث: إجراءات ندب الخبراء في جرائم الإرهاب ٢١٣
المطلب الرابع: المحاكم المختصة وإصدار الأحكام القضائية على جرائم
الإرهاب ٢١٤
المطلب الخامس: الاعتراض والطعن في الأحكام القضائية المتعلقة بجرائم
الإرهاب ٢١٧
المطلب السادس: الاستئناف والطعن بالنقض وإعادة النظر في جرائم
الإرهاب ٢١٨
المبحث الثالث: دور مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في مكافحة الإرهاب
..... ٢٢٤
المطلب الأول: نظرة موجزة عن نشأة وتطور المركز ٢٢٥
الفرع الأول: التطور الزمني للمركز ٢٢٦
الفرع الثاني: مقومات البناء التنظيمي للمركز ٢٢٧
المطلب الثاني: برامج وأنشطة المركز ٢٢٩
المطلب الثالث: الشراكة الاجتماعية والمكانة الإقليمية والدولية للمركز..... ٢٣٩
الخاتمة ٢٤٧
أولا: النتائج ٢٤٧

ثانيا: التوصيات..... ٢٥٠
قائمة المراجع والمصادر..... ٢٥١

الفصل التمهيدي

المقدمة

إن جريمة الإرهاب من أخطر الجرائم التي تهدد أمن الدولة واستقرارها، حيث عانت –ولا تزال– معظم الدول بمختلف مستوياتها وعقائدها وتوجهاتها شتى أنواع الهجمات الإرهابية الخطيرة من قتل وتفجير وخطف وتدمير لممتلكات الإنسان والدولة والإساءة بالأماكن المقدسة وانتهاك حرماتها، وهو عمل شنيع ينافي التعاليم الإسلامية والعقل والمبادئ والقوانين الإنسانية وينتج عنه فتن وفساد وأضرار في المجتمع، لذا؛ فإن الإسلام قد شدد العقوبة لمن تسوّل له نفسه القيام بأيّ عمل إرهابي لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1].

ومع تطور الحياة والنهضة الشاملة التي يشهدها العالم في العصر الحاضر تنوعت معها جريمة الإرهاب وأساليبها، وتعددت معها الدوافع والأسباب الشخصية والسياسية والدينية والاقتصادية لارتكابها، فضلا عن أن ممارسيه شملت فئات المجتمع من أفراد وجماعات ومنظمات وعصابات وحركات قومية بل حتى الحكومات والدول، مما دعت الحاجة إلى الوقوف أمام هذه الجريمة والحد من انتشارها، ولقد بذلت دول العالم جهودا جبارة نحو مكافحة جريمة الإرهاب لعلمها بمدى الخطورة الكبيرة على الدولة والأضرار التي تخلفه للبيئة والاقتصاد والمنشآت والمباني والأملاك العامة والخاصة فضلا عن بث الرعب في نفوس المواطنين والمقيمين وعرقلة حياة الإنسان اليومية، وشهد العالم جملة من الأعمال الإرهابية خصوصا في الألفية الثانية بدءا بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي وقعت في أمريكا حتى وقتنا الحاضر. وقد تبنى المجتمع الدولي عدة إتفاقيات ومؤتمرات ومعاهدات دولية محاولة حل قضايا وأسباب الإرهاب وكيفية مكافحتها وعلاجها، وكانت البداية على المستوى الدولي في عام ١٩٣٧م التي أبرمت في جنيف، ثم أعقبتها عدة إتفاقيات منها في عام ١٩٧٠م في

[1] سورة المائدة: آية ٣٣.

لاهاي، وأيضا التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩م باسم إتفاقية منع تمويل الإرهاب، فضلا عن قيام الأمم المتحدة بتشكيل لجنة لدراسة قواعد القانون الدولي المرتبطة بالعقوبات تجاه الأعمال والأنشطة الإرهابية، وغيرها من الإتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب. ولاشك بأن الشريعة الإسلامية قامت بمحاربة الإرهاب جملة وتفصيلا، وسبقت كل الأنظمة العالمية بتفصيلها لجرائم الإرهاب وصوره وأهدافه، وذلك عن طريق السياسة الشرعية التي يجب على الحاكم أو المشرع مراعاتها ومعرفتها _كأهم العلوم والقواعد والمبادئ الأساسية_ عند وضع القوانين والنصوص التشريعية التنظيمية للدولة واللوائح الخاصة بالعقوبات الرادعة لمرتكبي الجرائم بغية تحقيق الأمن والنظام العام في الدولة، وقد كانت السياسة المحمدية وما سلكه واتبعه الخلفاء الراشدون بعد وفاته خير شاهد على حسن تدبير شؤون الأمة واتخاذ الإجراءات والقرارات والعقوبات المناسبة من أجل مكافحة كل الجرائم، وذلك خلال تطبيق النصوص الشرعية ومراعاة أحوال الناس وظروفهم والمصالح العامة فيما لا نص فيه وفقا لمقاصد الشرع التي تشمل حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال. وللمملكة العربية السعودية دور بارز في سياسة مكافحة جريمة الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي، حيث قامت بوضع قوانين صارمة لمكافحة جريمة الإرهاب مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والصحابة الكرام (عهد الخلفاء الراشدين)، إلا أن هذه القوانين لم تلق صدى لدى المجتمع الدولي وخاصة منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، حيث انتقدت هذه المنظمات انتقادا لاذعًا لنظام المملكة في مكافحة جريمة الإرهاب، وهذا ليس بغريب على هذه المنظمات التي ترى أن قوانين المملكة تعسفية وضد الإنسانية وخاصة أحكام القصاص والحدود.

وفي هذه الدراسة سيقوم الباحث بإلقاء الضوء على "**مكافحة الإرهاب في إطار قانون المملكة العربية السعودية والقانون الدولي: دراسة مقارنة**" كمحاولة جادة في إبراز وتوضيح جهود المجتمع الدولي باسم الأمم المتحدة ودارسة وتحليل السياسات والاستراتيجيات والإتفاقيات الدولية في مكافحة الإرهاب، مقارنة بذلك مكافحة الإرهاب من منظور السياسة الشرعية وتم اختيار جهود المملكة العربية السعودية كنموذج للدولة الإسلامية تتبنى

الشريعة الإسلامية، إلى جانب ذلك تحليل مدى فعالية تلك الجهود في الحد من انتشار الإرهاب على أرض الواقع.

مشكلة الدراسة

إن مشكلة الدراسة تكمن في أن المعيار الدولي لمكافحة جريمة الإرهاب –التي تمثلها الأمم المتحدة– لم تعالج هذه الظاهرة بشكل كامل وواضح بدليل التفاوت وتكرار انعقاد المؤتمرات منذ عام ١٩٣٧م المنعقد في جنيف تخللها الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في عام ١٩٩٩م وآخرها عام ٢٠١٦م مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة في الدورة السبعين عام ٢٠١٦م تحت عنوان "إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" من أجل إيجاد حلول معينة بشأن مكافحة الإرهاب، مما أدت إلى انتهاك واستغلال ذوي النفوس الضعيفة من الإرهابيين الفرصة للقيام بأعمالهم الوحشية والمساس بأمن واستقرار الوطن والعالم أجمع، فضلا عن ذلك أن بعض سياسات الدول وقوانينها تعطي حق اللجوء السياسي للإرهابيين ولا تسمح بتسليمهم مما يتعارض مع الإتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية من أجل مكافحة الإرهاب وتحدث صعوبة في إعمال بنودها بل أصبحت جامدة نسبيا غير متحققة للأهداف والمصالح العامة. على العكس من ذلك فإن السياسة الشرعية في مواجهة الإرهاب قد قدمت وصفا وعلاجا واضحا لهذه الظاهرة السيئة من خلال النصوص الشرعية وإعمال النظر في المقاصد الشرعية والقواعد الفقهية المتعلقة بقضية الإرهاب.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة باعتزامها على تحليل الأساس المعرفي والفكري لظاهرة الإرهاب وفق المعايير الدولية وإستراتيجيتها في مكافحة وعلاج هذه الظاهرة موضحًا بالمقابل وجهة نظر السياسية الشرعية والأسس والقواعد السمحة لمكافحة تلك الظاهرة وسد الذرائع المؤدية إليها، بالإضافة إلى بيان وتفصيل أثر السياسة الشرعية على النظام القانوني السعودي من خلال تحليل قانون مكافحة الإرهاب في المملكة والتعرف على الأسس الفكرية والمعرفية التي بني عليها وتحليل أهم المبررات والمحددات الشرعية للتعامل مع الإرهابيين خصوصا في جانب

العقوبات، مبرهنا للعالم أجمع أن نظرة الإسلام للإرهاب قديمة منذ أن جاء الإسلام وقد سبق بذلك جميع الأنظمة القانونية والسياسة الدولية واضعا الإطار النظري والتطبيق العملي لمعالجة هذه الظاهرة السيئة.

أسئلة الدراسة

سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما أوجه الإتفاق والافتراق بين المعايير الدولية والشرعية في عقوبة الإرهاب؟
٢. ما الجهود الدولية والعربية في مكافحة جريمة الإرهاب ؟
٣. ما أسباب جريمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية وأثارها الإيجابية والسلبية؟
٤. ما سياسة المملكة العربية لمواجهة الإرهاب والتصدي له؟
٥. ما أوجه الإتفاق والافتراق بين المعايير الدولية والشرعية في عقوبة الإرهاب في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

١. بيان أوجه الإتفاق والافتراق بين المعايير الدولية والشرعية في عقوبة الإرهاب.
٢. دراسة الجهود الدولية والعربية في مكافحة جريمة الإرهاب ودور المملكة فيها.
٣. دراسة أسباب جريمة الإرهاب في المملكة العربية السعودية وأثارها الإيجابية والسلبية.
٤. دراسة سياسة المملكة العربية لمواجهة الإرهاب والتصدي له.
٥. بيان أوجه الإتفاق والافتراق بين المعايير الدولية والشرعية في عقوبة الإرهاب في المملكة العربية السعودية.

فرضية الدراسة

ستحاول هذه الدراسة حل تلك الافتراضات المتمثلة في وجود إشكالية رئيسية تتعلق بالسياسة الدولية والسياسة الشرعية لمكافحة الإرهاب وهي:

أولا: مدى فعالية تلك القرارات والبنود التي وضعتها السياسة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة والقوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة من الناحية التطبيقية.

ثانيا: مدى سلامة ونجاعة الأسس والقواعد التي من خلالها وضعتها الأمم المتحدة والمشرع لنظام مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة.

ثالثا: وجود تعارض في العقوبات (الحدود والقصاص والتعزير) التي تطبقها المملكة في حق مرتكبي جريمة الإرهاب وتمويله مع المبادئ والقيم وحقوق الإنسان وكرامته التي تدعو إليها المنظمة العالمية للأمم المتحدة.

حدود الدراسة

سيقوم الباحث بدراسة هذا الموضوع من خلال الجوانب التالية:

الجانب النظري: سيحاول الباحث التركيز على المفاهيم المتعلقة بالإرهاب والسياسة الدولية والسياسة الشرعية والأسس والقواعد التي بنت عليها الأمم المتحدة ونظام مكافحة الإرهاب في المملكة، مع الاستئناس بالقوانين والتشريعات الأخرى كدولة مصر وفرنسا والإمارات وأمريكا.

الجانب التطبيقي: سيقوم الباحث بدراسة مقارنة وذلك بتسليط الضوء على الإتفاقيات والسياسة الدولية لمكافحة الإرهاب وتحليل بعض القضايا والحالات التي وقعت في المملكة فيما يخص مرتكبي جريمة الإرهاب وتمويله.

الجانب الزماني: سيركز الباحث على القضايا والحالات التي وقعت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلى وقتنا الحاضر، مع إعمال النظر في البنود والإتفاقيات والقوانين في الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية.

الجانب المكاني: سيقتصر الباحث في دراسته على نظام مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة والحالات التي وقعت في المحاكم على وجه التحديد.

منهج الدراسة

سيقوم الباحث بإتباع المناهج التالية في دراسته لهذا الموضوع وهي كالتالي:

المنهج الاستقرائي الوصفي: سيقوم الباحث بتتبع ما ورد في كتب القديمة والمعاصرة المتعلقة بالإرهاب.

المنهجي التحليلي المقارن: حيث يتم من خلاله عرض وتحليل النصوص المتعلقة بمكافحة الإرهاب المستمدة من مصادر التشريع الإسلامي، مع التعرض بالإشارة إلى المواثيق الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب لتوضيح الاختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

المنهج التطبيقي: سيقوم بعد ذلك بتسليط الضوء على الجانب التطبيقي لنظام مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة العربية السعودية، مع المقارنة بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب.

الدراسات السابقة

يعد موضوع الإرهاب من المواضيع المهمة اليوم، وخاصة في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب في كثير من الدول الإسلامية، لذا نجد أن الباحثين والدارسين اهتموا بدراسة موضوع الإرهاب دراسة اجتماعية وسياسية وقانونية وشرعية في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية والعالمية، فضلاً عن الرسائل العلمية. بَيْدَ أن دراسة سياسة مكافحة جريمة الإرهاب دراسة مقارنة بين المعيار الدولي والمعيار الشرعي قليلة حسب اطلاع الباحث، وأنها جديرة بالاهتمام والدراسة وخاصة في ظل الهجمات التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية من قِبَل المنظمات الدولية وتتهمها بعدم احترام حقوق الإنسان وحقوق المتهمين والمسجونين، وعلى العموم يجدر بالباحث نقد الدراسات التي لها صلة بالإرهاب سواء أكان من قريب أو بعيد، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

أولا: الدراسات والبحوث الجامعية

من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع دراسة بعنوان "الإرهاب بين الشريعة والنظم المعاصرة"[٢]، حيث وضحت الدراسة أن الإسلام يرفض الإرهاب بجميع أشكاله، كما بينت أن الشريعة الإسلامية هي أول من تصدى للإرهاب وسنت القوانين الرادعة ووضعت العقوبات الشرعية التي تناسب جريمة الإرهاب، وقد وضعت الدراسة تصورا استراتيجياً أمنياً لمواجهة الإرهاب تستند على الشريعة الإسلامية، وبينت بأن وجود الكيان الصهيوني سبب رئيسي لظهور الجماعات والتنظيمات الإرهابية وكذلك النصارى والهندوس وغيرهم الذين يمارسون الإرهاب ضد المسلمين بينما لا يتوجه إليهم أحد باللوم. غير أن دراستنا تتميز بكونها تناقش سياسة مكافحة الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية، وأيضا دراسة نظام مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة من منظور السياسة الشرعية، مع المقارنة ببعض القوانين الدولية، فضلا عن تحليل ودراسة الحالات التي وقعت في محاكم المملكة، وهو ما سيقوم به الباحث بالإضافة والتحليل.

وأيضا دراسة بعنوان "أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب: دراسة تأصيلية تحليلية على دولة الكويت"[٣]، حيث تناولت الدراسة موضوع مكافحة الإرهاب بدولة الكويت من خلال توضيح مفهوم الاحتساب وبيان أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب، وبينت أن الشريعة الإسلامية حاربت من خلال احتساب كافة الفرق الضالة ومن ضمنها الخوارج التي تعتبر من أشدها خطرا لكونها الحاضنة لجميع الفرق الضالة، وأن طبيعة عمل الاحتساب لم تندثر في وقتنا الراهن، لكن اختلفت في الآليات وفق متطلبات الحياة في المجتمعات المدنية، كما وضحت أن احتواء العمل الإرهابي يجب أن يُبنى على أسس متينة يراعي من خلالها العلماء والباحثين، مع الالتزام بالمنهج السليم الواضح دون تقصير أو تهاون من الجميع للوصول إلى الهدف المنشود. وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا كونها لم توضح ماهية الإرهاب

---

[٢] عبد الله بين إبراهييم العريفي، **الإرهاب بين الشريعة والنظم المعاصرة**، (رسالة ماجستير في قسم العدالة الجنائية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٩م).

[٣] خالد محمد خالد، **أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب: دراسة تأصيلية تحليلية على دولة الكويت**، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ٢٠١٣م).

والسياسة الشرعية والسياسة الدولية والأمور المتعلقة بها، كما أن هذه الدراسة ستقوم بدراسة سياسة مكافحة الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية، مع دراسة نموذج المملكة العربية السعودية كدولة تطبق السياسة الشرعية في مكافحة الإرهاب، وهذا ما سيسعى إليه الباحث واستدراكه.

بالإضافة إلى دراسة بعنوان "دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب"[٤]، حيث ركزت الدراسة بشكل أساسي على معرفة دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب بالجمهورية، كما بينت الدراسة أن هناك عدة أسباب للانحراف الفكري، وقد يكون السبب الواحد مؤديا إلى الانحراف الفكري مع أسباب أخرى دون تكامله، منها: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والديني وغيرها، فضلا عن الترابط الوثيق بين الإرهاب والانحراف الفكري، حيث أن ارتفاع نسبة عمليات الإرهاب ناتج عن وجود ازدياد في الانحراف الفكري، وقد أكدت الدراسة على ضرورة إصلاح الخطاب الديني والرسالة العالمية التي تخالف منهج الكتاب والسنة النبوية ليكونا سببا في معالجة الانحراف الفكري لجميع أفراد المجتمع، غير أن هذه الدراسة كسابقتها لم تتناول موضوع الإرهاب والجوانب المتعلقة به بشكل مفصل كما هو الحال في السياسة الدولية والسياسة الشرعية والأمور المتعلقة بها، وأيضا ستتناول الدراسة بالمقارنة والتحليل والتوضيح للأسس والقواعد التي بنيت عليها الأمم المتحدة ونظام مكافحة الإرهاب وتمويله في المملكة، فضلا عن دراسة الحالات والقضايا التي وقعت في محاكم المملكة.

كما ساهم أيضا في دراسة هذا الموضوع بحث بعنوان "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية"[٥]، وقد تناولت الدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث بينت أن ظاهرة الإرهاب أصبحت أكثر خطرا على أمن واستقرار الإنسان في أرجاء العالم، ولم تعد محصورة على دولة ما أو مجتمع معين، كما وضحت

---

[٤] بكيل محمد البراشي، **دور الأمن الفكري في الوقاية من الإرهاب**، (رسالة الماجستير في العلوم الشرطية، في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١١م).

[٥] لونيسي محمد، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، (رسالة دكتوراه في القانون في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري- تيزي وزو، ٢٠١٢م).

الدراسة أنه بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، قامت الولايات المتحدة بإعلان حرب على الدول التي ساندت الإرهاب الدولي كالعراق وأفغانستان. وهذه الدراسة لم تتناول جوانب عديدة متعلقة ببحثنا منها: ماهية السياسة الشرعية وأهميتها، فضلا عن دراسة سياسة مكافحة الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية، مع دراسة نموذج المملكة العربية السعودية كدولة تطبق السياسة الشرعية في مكافحة الإرهاب، وهو ما سيقوم به الباحث بالدراسة والتحليل.

ثانيا: الكتب المعاصرة

بالإضافة إلى ما سبق توجد دراسة بعنوان "موقف الإسلام من الإرهاب وجهود المملكة العربية السعودية في معالجته"[٦]، حيث انطلقت الدراسة ببيان أن الإسلام قد اتهم بأنه دين يدعو للإرهاب وأن المسلمين أمة إرهابية خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، كما تناولت الدراسة بشكل عام من حيث المفهوم والتطور التاريخي له والظواهر المشابهة وما قدمته الدول الإسلامية والعربية والمنظمات الدولية من أجل مكافحته، كما بينت الدراسة أن الشريعة الإسلامية قد حاربت الإرهاب منذ أربعة عشر قرنا حيث شرعت العقوبات الرادعة التي تطبق على مرتكبيه والتي بها يتحقق الأمن والاستقرار للمجتمع. غير أن هذه الدراسة لم تتناول الجوانب المتعلقة بالسياسة الشرعية والسياسات الدولية، والأسس التي تقوم عليها، كما أن هذه الدراسة ستقوم بدارسة سياسة مكافحة الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية، مع دراسة نموذج المملكة العربية السعودية كدولة تطبق السياسة الشرعية في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى سياسة التعامل مع الإرهابيين أثناء التحقيق والمحاكمة، وهذه الأمور سيتناولها الباحث في هذه الدراسة.

وأيضا دراسة بعنوان "مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية"[٧]، حيث تناولت الدراسة مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، وبينت الدراسة أنه لا يوجد إتفاق دولي لتحديد

---

[٦] عبد الله بن عبد المحسن التركي، **موقف الإسلام من الإرهاب وجهود المملكة العربية السعودية في معالجته**، كتاب منشور على مواقع الانترنت: https://islamhouse.com/ar/books/330474/

[٧] هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ٢٠٠٥م).

مفهوم الإرهاب؛ لهذا كثرت التعريفات وفي الغالب ما تكون تلك التعريفات نابعة من مصالح وأهواء قائليها، أما الإرهاب من المنظور الإسلامي فهو إثارة الذعر والرعب في قلب العدو وباستخدام مختلف الوسائل والسبل المتاحة بينما يعود الإرهاب إلى أسباب عديدة أهمها الاستعمار والاستبداد السياسي بالإضافة إلى أسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية. وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا كونها لم تتناول أجزاء مهمة تتمثل بتوضيح مفهوم سياسة مكافحة الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية، فضلا عن دراسة نموذج المملكة العربية السعودية كدولة تطبق السياسة الشرعية في مكافحة الإرهاب، ودور مركز محمد بن نايف للمناصحة في مكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى دراسة بعنوان "السياسة التشريعية لمكافحة الإرهاب ومدى إتفاقها مع أصول الشرعية الجنائية دراسة نقدية للقانون المصري"[٨]، حيث أكدت الدراسة على أهمية عدم مخالفة السياسة التشريعة لأصول الشرعية الجنائية لمواجهة الإرهاب، حيث أن آثارها السلبية تفوق الأضرار الناتجة عن جرائم الإرهاب ذاتها عند ارتكاب هذه المخالفة، وأن الفكرة غير مقصورة على تطابق النصوص للدستور فقط، بل هي ممتدة إلى الجانب التقديري الذي تمارسه السلطة التشريعية، كما بينت الدراسة وجود تعارض واضح بين الخطة المصرية مع الشرعية الجنائية في مكافحة الإرهاب، من حيث التعريف للإرهاب، أو الخطة الإجرائية، أو مواد النصوص التجريمية والعقاب للأفعال التي تعتبر إرهابية. وهذه الدراسة تناولت أجزاء مهمة مرتبطة ببحثنا بشكل مباشر غير أنها تختلف في كونها لم تتطرق إلى مكافحة الإرهاب بين المعايير الدولية والشرعية، مع دراسة نموذج المملكة العربية السعودية كدولة تطبق السياسة الشرعية في مكافحة الإرهاب، وهو ما يهدف الباحث الوصول إليه وبيانه.

كما ناقشت هذا الموضوع دراسة بعنوان "التطرّف الديني ومظاهره الفكريّة والسلوكيّة"[٩]، فقد حاولت الدراسة توضيح ظاهرة التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية

---

[٨] أشرف توفيق شمس الدين، **السياسة التشريعية لمكافحة الإرهاب ومدى إتفاقها مع أصول الشرعية الجنائية دراسة نقدية للقانون المصري**، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ط، ٢٠٠٦م).

[٩] ياسر شبل خواجة، **التطرّف الديني ومظاهره الفكريّة والسلوكيّة**، (الرباط: مؤسسة مومنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، د.ط، ٢٠١٥م).